مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة
الأرض الفلسطينية المحتلة
ص. ب. 38712 القدس الشرقية
هاتف: 9722 5829962 / 9722 5825853 ، فاكس: 9722 5825841

تحليل تمهيدي للآثار الإنسانية لمسار الجدار المعدل تقرير نيسان 2006 حول الجدار[1]

تقرير محدث رقم 5

بتاريخ 30 نيسان، 2006، أقرت الحكومة الإسرائيلية مسار معدل لجدار الضفة الغربية إذ نشرت خريطة على الموقع الالكتروني التابع لوزارة الدفاع الإسرائيلية (www.seamzone.mod.gov.il). وقد أصدرت الوزارة الخريطة السابقة بتاريخ 20 شباط، 2005[2]. اعتماداً على هذه الخريطة المعدلة، سيصل الطول الإجمالي لمسار الجدار إلى 703كم مقارنة مع 670كم حسب المسار السابق.

بدأت حكومة إسرائيل في شهر حزيران من عام 2002 ببناء الجدار بعد سلسلة من التفجيرات الانتحارية والهجمات نفذها مسلحون فلسطينيون ضد مواطنين إسرائيليين. وقالت إسرائيل أن الجدار عبارة عن بناء مؤقت لمنع الهجمات على مواطنين إسرائيليين. ومنذ ذلك الحين، قال مسؤولو الحكومة الإسرائيلية مراراً أن الجدار يمكن أن يحمل "تبعات سياسية[3]".

---

[1] تعتمد هذه الأرقام على تحليل الخريطة التي تم نشرها على الموقع الالكتروني التابع للجيش الإسرائيلي. يمكن أن تحصل تغييرات طفيفة عند الحصول على صورة أكثر وضوحا حول مسار الجدار الذي تم بناؤه.

[2] هذا هو التقرير الخامس لتوقعات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (التقرير المحدث الرابع) لمسار الجدار في الضفة الغربية. وقد تم إعداد التقرير الأول في شهر تشرين ثاني من عام 2003 بعد أن أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية المسار الرسمي للجدار على موقعها الالكتروني، www.seamzone.mod.gov.il في شهر تشرين أول من عام 2003. وقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بتحديث تحليلاته في كانون الثاني من عام 2004، وحزيران 2004، وشباط 2005.

[3] بتاريخ 4 تموز 2006، صرح وزير العدل الإسرائيلي حاييم رامون إلى الإذاعة الإسرائيلية "أن السياج الفاصل الذي يتم بناؤه هو لأسباب أمنية بشكل أساسي، لكن وفي المحصلة سيحمل تبعات سياسية". وقد ذكر تقرير الإذاعة الإسرائيلية: "خلال جولة حول مسار السياج في ماكابيم، وناحال موديعين، وجبل الزيتون، وبيتار عيليت، قال الوزير رامون انه تم بناء السياج من وجهة نظر أن الكتل الاستيطانية المحاذية للخط الأخضر تستوجب الحماية ولكن بدون إيذاء السكان الفلسطينيين بشكل غير مبرر. الموقع الالكتروني التابع لراديو سلطة البث الإسرائيلي يلخص المقابلة مع حاييم رامون في أخبار الساعة الخامسة مساء في مجلة الأخبار بتاريخ 4 تموز، 2006.

وفي شهر حزيران من عام 2006، قال مدعي عام الدولة إلى المحكمة العليا الإسرائيلية خلال استئناف قدمه الفلسطينيون ضد المسار في غربي بيت لحم أن لربما سيحمل بناء الجدار تبعات سياسية. وذكرت هآرتس: "قالت الدولة في ردها انه تم تحديد المسار متقيدين بالاعتبارات ذات العلاقة، والاعتبارات الأمنية والاعتبارات المتعلقة بنسيج حياة الإسرائيليين والفلسطينيين. لا يمكن القول أن هذه الاعتبارات لم تكن طبقا لإرشادات القائد العسكري عند تحديد مسار السياج." لكن، البيان يقول أيضا أن "من طبيعته، فان بناء السياج على الأرض لربما يحمل تبعات سياسية. من الصعب القول أن مسار سياج قائم لن يكون له بعض التبعات السياسية. لكن، طبقا للتصريحات الواضحة، لا ترى الحكومة في السياج على انه "سيضم" مناطق أو على انه سيؤسس للحدود المستقبلية لدولة

أدناه تفصيل حول التغييرات الرئيسية على مسار الجدار مقارنة مع المسار السابق ومرفقة الخرائط التي توضح هذه الأمور. يقوم هذا التقرير بتقديم تحليل مبدئي حول المسار المعدل وأثاره الإنسانية. وسيصدر لاحقا تقرير تحليلي تقني موسع.

---

1. وضع الجدار

قامت الحكومة الإسرائيلية ببناء 51% من جدار الضفة الغربية (362كم)، وهناك ما نسبته 13% قيد الإنشاء (88كم) وتتبقى نسبة 36% (253كم) مخطط بناؤها. ومن مجموع الأقسام المنجزة، هناك 42كم من القطع الإسمنتية، بالإضافة إلى 320كم من الجدار مكونة من مقاطع سياج بعرض 50م من السياج، والأسلاك الشائكة وشوارع الدوريات والرمال لتقفي الأثر ونظام مراقبة الكترونية[4].

2. الأثر الإنساني

السكان الفلسطينيون المتضررون

1. في حال إنجاز الجدار كاملاً استناداً إلى المسار الحالي، سيقيم 60,500 من فلسطينيي الضفة الغربية في 42 قرية[5] وبلدة ما بين الجدار والخط الأخضر أو في مناطق مغلقة. وفي الأجزاء المبنية من الجدار، يتوجب على السكان الذين يعيشون في تلك المناطق أن يحصلوا على تصاريح مرور عبر بوابة من أجل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والأشغال والأسواق في الضفة الغربية. ومن مجموع هذه القرى، تتضرر 12 قرية و31,400 فلسطيني تحديداً حيث سيتم محاصرتهم من قبل الجدار ومن الجانب الغربي من الجدار.
إضافة إلى ذلك، يعيش ما يقرب من 124,300 فلسطيني في 28 قرية ستكون موجودة في الجانب الشرقي، لكنهم سيحاصرون من قبل الجدار من ثلاث جهات وسيتم التحكم بالجهة الرابعة من خلال إغلاق مرتبط بهذه العملية. هذه المناطق هي بلدة قلقيلية ومناطق بديا وبدو.

2. يؤثر مسار الجدار على الفلسطينيين الذين يقطنون في الجانب (الشرقي) من الضفة الغربية من الجدار الذين يحتاجون لعبور الجدار للوصول إلى مزارعهم ووظائفهم والمحافظة على العلاقات العائلية. ويعيش ما يزيد عن 500,000 فلسطيني في نطاق قطاع كيلومتر واحد من الجدار.

3. يحاصر الجدار حوالي 44,709 فلسطيني من سكان قلقيلية من ثلاثة جوانب. هناك مخرجين عبر الجدار باتجاه الضفة الغربية: يقع المخرج الرئيسي إلى الشرق عبر الجدار، وأما الآخر فيقع إلى الجنوب عبر نفق تحت الجدار. الفتحتان ضيقتان وقد قامت قوات الأمن الإسرائيلية باغلاقهما بشكل دوري.

4. يحمل حوالي 230,000 فلسطيني تصاريح للإقامة في القدس الشرقية في الضفة الغربية الى الجانب الشرقي من الجدار. ويحتاج هؤلاء أن ينتظروا في طابور للعبور من خلال أحد نقاط العبور الأربعة لدخول القدس للحصول على الخدمات اليومية أو الوصول إلى أماكن العمل[6].
5. سيعيق الجدار حول القدس والتجمع الاستيطاني معاليه أدوميم حرية التنقل والدخول إلى القدس، بالإضافة إلى إعاقة حرية التنقل من الشمال إلى الجنوب داخل الضفة الغربية من خلال إغلاق الطرق التي يستخدمها الفلسطينيون حالياً. وفي شهر كانون الثاني من عام 2006، قام الجيش الإسرائيلي بمنع فلسطينيي الضفة الغربية

إسرائيل، لكنه سيكون سياج أمني". وفي شهر كانون أول من عام 2005، أعلنت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني عندما كانت تحمل حقيبة وزارة العدل في حينها أن السياج سيخدم "كحدود مستقبلية لدولة إسرائيل". وقد قالت في الواقع "من خلال قراراتها حول السياج الفاصل، كانت المحكمة العليا ترسم حدود الدولة. وقد أثارت تصريحاتها انتقادات عندما تحدثت بها في منتدى عام بحضور قضاة المحكمة العليا. وقيل حينئذ أن تصريحاتها تتناقض مع موقف مكتب المدعي العام. وأضافت ليفني في تلك المناسبة: "لا يحتاج المرء أن يكون عبقريا ليرى أن السياج سيؤثر على الحدود المستقبلية". "الدولة إلى المحكمة: مسار السياج يحمل تبعات سياسية" هآرتس، 14 حزيران، 2006، بقلم يوفال يوعاز، http://www.haaretz.com/hasen/spages/726478

[4] الأرقام حول بناء الجدار محدثة لغاية 1 أيار 2006.

[5] لا تشمل الأرقام حول السكان والقرى بلدية القدس.

[6] الأرقام حول التجمعات السكانية الفلسطينية تعتمد على مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني في إحصاء عام 1997، تقديرات 2006، والكتاب الإحصائي السنوي في القدس، 2003.

من استخدام ثمانية من نقاط العبور ألاثني عشر التي تؤدي إلى القدس، وتحويلهم لدخول المدينة عبر نقاط العبور والخضوع لفحوصات أمنية مشددة.

الأراضي المتضررة

6. سيقوم المسار الجديد بتخفيض بسيط للمساحة الإجمالية بمقدار 38 هكتار بين الجدار والخط الأخضر، القطاع المسمى بالمنطقة المغلقة أو "منطقة حط التماس". وسيضم المسار الجديد 10,17% (575,518 دونم) من أراضي الضفة الغربية لصالح هذه المناطق المغلقة[7].

7. هناك ثلاث مناطق لأراضي مصنفة على أنها محاصرة كلياً من قبل الجدار. وربما سيتم فتح هذه المناطق في المستقبل، وتتضمن هذه المناطق خربة جبارة، وقرى بيت اكسا وقلنديا.

طول الجدار

8. إجمالي طول المسار الجديد ازداد بمقدار 33كم، حيث كان 670كم ووصل إلى 703كم. وبسبب المسار المتعرج للجدار في الضفة الغربية، يصل طول الجدار عما يزيد عن ضعفي طول "الخط الأخضر" – 315كم. الخط الأخضر هو خط وقف إطلاق النار لعام 1949 بين إسرائيل والأردن.

الابتعاد عن الخط الأخضر

9. يمتد مسار الجدار داخل الضفة الغربية في معظمه، يسير 20% من الجدار على طول الخط الأخضر.

10. وفي الشمال، يمتد التجمع الاستيطاني أرييل بمسافة 22كم أو 42% في عمق الضفة الغربية. وبمحاذاة القدس، سيغلف مسار الجدار المخطط له التجمع الاستيطاني معاليه أدوميم وسيمتد بمسافة 14كم في الضفة الغربية أو 45% في عمق الضفة الغربية.

المنطقة العازلة

11. في الشمال، وفي المناطق حيث الجدار مبني، أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر عسكرية (أيلول 2004) أنشأت منطقة عازلة، حيث تؤثر هذه المنطقة على قطاع ما بين 150 إلى 200 متر من أراضي الضفة الغربية على جوانب الجدار. تمنع السلطات الإسرائيلية أي بناء جديد في هذه المنطقة.

المستوطنون الإسرائيليون ما بين الخط الأخضر والجدار

12. ستقع ما مجموعه 69 مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية (باستثناء مستوطنات القدس الشرقية) ما بين الجدار والخط الأخضر. وهو نفس عدد المستوطنات في إطار المسار السابق وتشكل هذه ما نسبته 76,5% من المستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية (182,464 مستوطن إسرائيلي). إضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى أن 183,280 مستوطن إسرائيلي موجودين في مستوطنات القدس الشرقية سيتواجدون ما بين الجدار والخط الأخضر[8].

بوابات الجدار

13. لغاية شهر حزيران من عام 2006، رصد طاقم الأمم المتحدة وجود 73 بوابة في الجدار المبني. ومن مجموع هذه البوابات، هناك 38 بوابة يسمح استعمالها للفلسطينيين حاملي التصاريح الصحيحة. لم تنشر الحكومة الإسرائيلية أية معلومات حول البوابات التي سيتم فتحها عبر المسارات المخطط لها في الجدار. وهذا الموضوع على قدر بالغ من الأهمية، تحدياً في منطقة مدينة القدس حيث يبقى آلاف الفلسطينيين بدون أية معلومات في موضوع تأثير ذلك عليهم.

يطلب من الفلسطينيين الحصول على تصاريح لكي يستمروا في العيش في "المناطق المغلقة"

14. يواجه الفلسطينيون المتواجدون في المناطق التي أعلنها الجيش الإسرائيلي "مناطق مغلقة" مستقبل غير واضح فيما يتعلق بوضعهم الشخصي وأوضاع أراضيهم. بتاريخ 7 تشرين أول، 2003، قام الجيش الإسرائيلي

---

[7] إجمالي المساحة بين الخط الأخضر والجدار تتضمن مناطق مصنفة على أنها "المنطقة الحرام".
[8] أرقام عدد المستوطنين الإسرائيليين تم أخذها من مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، 2004.

بإصدار العديد من الأوامر العسكرية معلناً عن هذه الأراضي على أنها مناطق مغلقة أمام محافظات جنين، وقلقيلية، وطولكرم[9]. تفرض هذه الأوامر على ما يقرب من 5,000 فلسطيني مقيم في "المناطق المغلقة" أن يتقدموا بطلبات للحصول على تصاريح "خضراء" لكي يتمكنوا من استمرار العيش في بيوتهم. وتبقى هذه التصاريح سارية المفعول لمدة عام واحد فقط. وطبقاً للأوامر العسكرية، يعفى من هذه المتطلبات المواطنين الإسرائيليين، والمقيمين الدائمين الإسرائيليين والأشخاص الذين يستطيعون الهجرة إلى إسرائيل حسب قانون العودة.

كما ويتوجب على الطواقم الطبية ورجال الأعمال والمنظمات الإنسانية الدولية أن تتقدم بطلبات للحصول على تصاريح لدخول "المناطق المغلقة". وبينما يتسلم أصحاب الأراضي التصاريح للدخول، فقد لوحظ انخفاض واضح في عدد التصاريح التي تصدرها السلطات الإسرائيلية إلى العمال الزراعيين وأعضاء عائلة أصحاب الأراضي الذين يساعدون في حرث وزراعة الأراضي.

يمكن للفلسطينيين حاملي التصاريح الخضراء العبور عبر بوابة واحدة. يتم تنظيم استخدام البوابات البديلة من وجهة نظر عسكرية وتسمح فقط في الحالات الطارئة. تأتي قضية الساعات المحدودة التي تفتح فيها البوابات لتعيق وصول الفلسطينيين إلى الأسواق والمدارس والمستشفيات والمحافظة على العلاقات العائلية في المناطق المتبقية من الضفة الغربية. بالرغم من إحداث بعض التغييرات على عمل البوابات من قبل إسرائيل، إلا أن هناك تقييد على حرية تنقل الفلسطينيين عبرها.

الآثار الإنسانية

15. في المناطق المبني بها الجدار ، يواجه الفلسطينيون مصاعب اقتصادية من جراء تقييد حرية تنقلهم أو منعهم من الوصول إلى أراضيهم لزراعتها أو لرعي الماشية أو لأسباب معيشية.

16. منع الجدار سكان الضفة الغربية من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم والى مراكز الرعاية الطبية المتخصصة.

17. سيتطلب الضرر الناتج عن تدمير الأراضي والممتلكات بسبب بناء الجدار أعواماً كثيرة لتعويضه وسيؤدي إلى إعاقة التنمية الفلسطينية.

18. يؤدي الجدار إلى تفتيت التجمعات السكانية الفلسطينيّة ويعزل السكان عن شبكات الدعم الاجتماعي. وحتى في المناطق التي لا يحاصرها مسار الجدار، يؤثر وجود الجدار على التجمعات السكانية.

19. لم تصدر، لغاية الآن، أية دراسات عن الحكومة الإسرائيلية لتقييم أثر الجدار على حياة الفلسطينيين. لكن، حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية بتاريخ 30 حزيران من عام 2004 في قضية بيت سوريك (H.C 2056/04) على "أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار حقوق واحتياجات ومصالح السكان المحليين" عند رسم مسار الجدار.

التطورات القانونية والدولية

20. تعتبر هذه المراجعة الثانية لمسار الجدار منذ أن صدر الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 9 تموز، 2004. وفي إطار هذا الرأي، اعترفت المحكمة بحق وواجب إسرائيل أن تحمي حياة سكانها، لكنها أضافت أن مسار الجدار في المناطق الفلسطينية المحتلة ونظام هذا المسار يتعارض مع القانون الدولي. واستنتجت المحكمة:

" أن لإسرائيل الحق وبالفعل الواجب.... أن تقوم بالرد من أجل حماية مواطنيها. ولكن على هذه الإجراءات أن تتماشى مع القانون الإنساني الدولي... تجد المحكمة أن بناء الجدار والنظام الذي يرافقه يتعارضان مع القانون الدولي.... وبموجب ذلك فن على إسرائيل يقع الالتزام بأن توقف أعمال بناء الجدار الذي تبنيه حالياً في الأرض الفلسطينية المحتلة بما يشمل القدس الشرقيّة وما حولها. من أجل أعادة التزامها بالقانون الدولي على إسرائيل أن تقوم بشكل فعلي بتفكيك من بني من هذا البناء.... عوضاً عن ذلك تجد المحكمة أيضاً أن على إسرائيل أن تلتزم بإصلاح ما تم إلحاق الضرر به أن كلن على صعيد الموارد الطبيعية أو البشرية" (فقرة 141,142,151,153).

---

[9] إعلان الجيش الإسرائيلي عن المناطق المغلقة ينطبق فقط على المناطق المحددة. لم يتم الإعلان عن تغيير في أوضاع مناطق أخرى تم إغلاقها من قبل الجدار.

الأمم المتحدة- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

توقعات مسار جدار الضفة الغربيّة

لمحة عامة تمهيديّة

تموز 2006

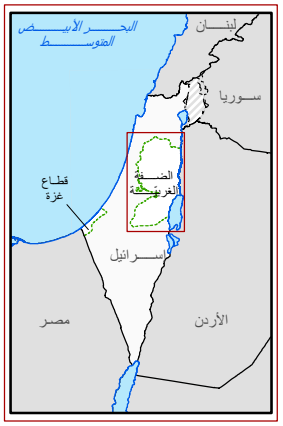

طول الجدار الكلي 703 كيلومتر، أكثر بمرتين من طول خط الهدنة من العام 1949 (الخط الأخضر) بين الضفة الغربيّة وإسرائيل. 20% من الجدار على الخط الأخضر

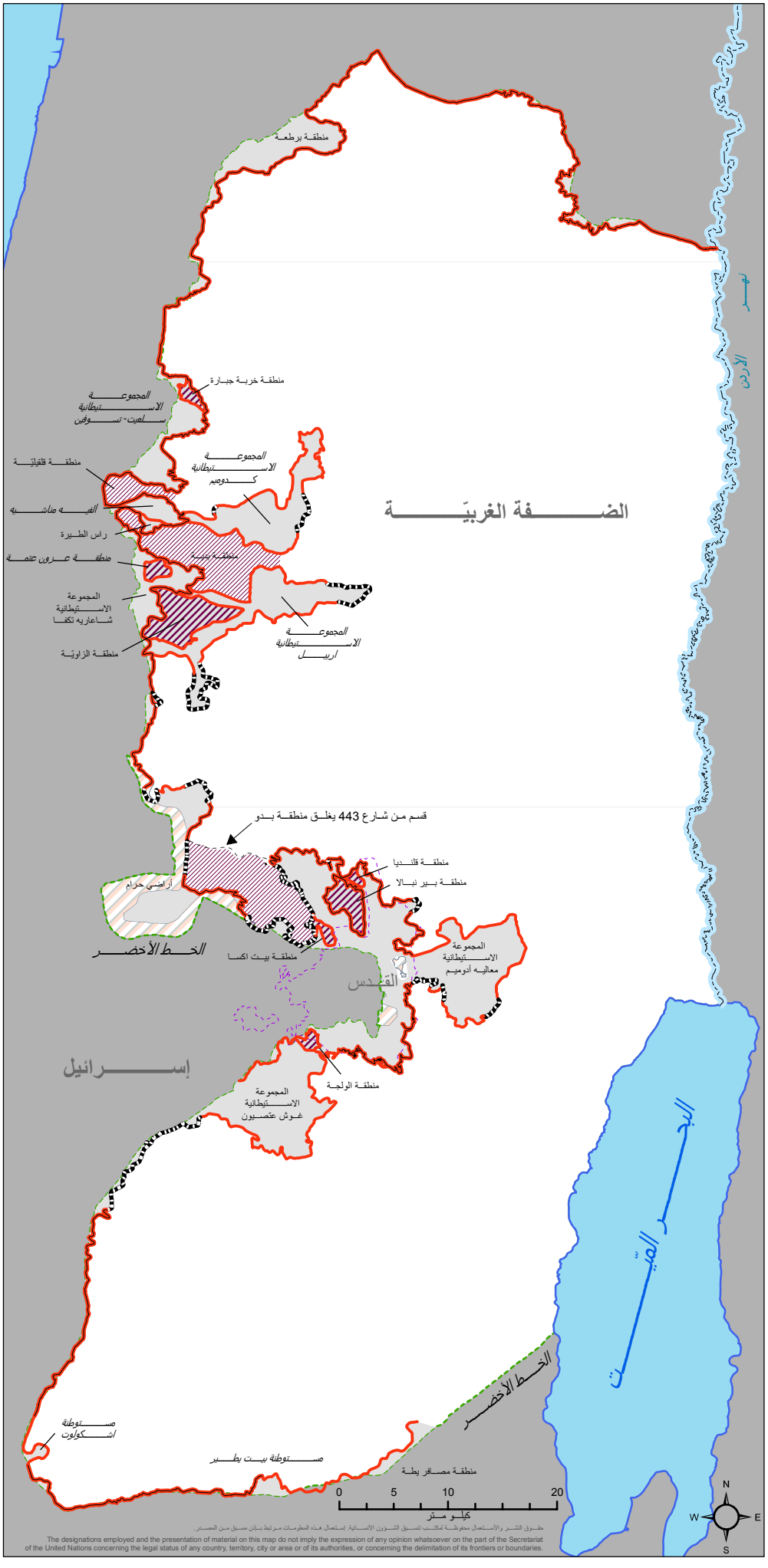

حقوق النشر والاستعمال محفوظة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. يستعمل هذه المعلومات مرتبط ببيان مسبق من المصدر.
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

الأرض المتضررة

يصل مجموع الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر إلى 10,7% من مجمل أراضي الضفة الغربيّة والقدس الشرقيّة.

(575,180 دونم)

المجموعات السكانيّة المتضررة

في حال الانتهاء من بناء الجدارو استناداً إلى مسار الجدار الحالي، سيعيش 60,500 فلسطيني في 42 قرية بمناطق محصورة بين الجدار والخط الأخضر، لا يشمل هذا الرقم القدس الشرقيّة.

من بين هذه القرى، 12 قرية أي ما يعادل 31,400 فلسطيني سيكونون عرضة للتأثر المباشر وذلك لأنهم سيكونوا محاطين بالجدار بشكل كامل.

سيكون 124,300 يعيشون في 28 قرية على الجهة الشرقيّة، وسيكونون محاطين بالجدار من ثلاث جهات وسيتم السيطرة على تنقلهم من الجهة الرابعة بواسطة عائق يتحكم بحرية تنقلهم

مسار الجدار

- مبني – 362 كيلومتر
- قيد البناء- 88 كيلومتر
- مخطط بناؤه- 253 كيلومتر

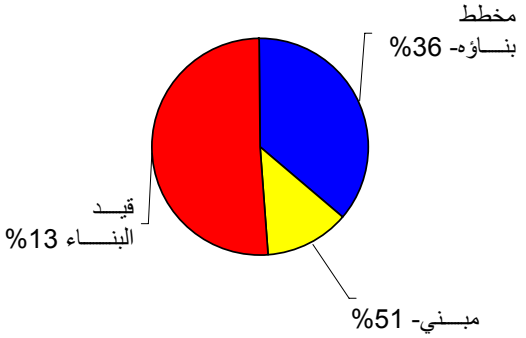

رسم الخرائط: الأمم المتحدة- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 5 تموز 2006
معلومات الأساس: وزارة التخطيط الفلسطينيّة، تعديل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2005)

للمزيد من المعلومات أو للتعليق ochaopt@un.org
هاتف: +972-2-582-9962
www.ochaopt.org

21. في 20 تموز 2004، قامت الجمعية العمومية، ومن خلال قرار رقم ES- 10/15، بمناشدة إسرائيل الاستجابة إلى التزاماتها القضائيّة التي تم التطرق إليها في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدوليّة.

22. أدت العديد من القرارات الصادرة عن المحكمة العليا الإسرائيلية، خاصة في قضيتي بيت سوريك والفيه مناشيه[10]، إلى إعادة فحص أو مراجعات على المسار. وفي قضية ألفيه مناشيه، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بعدم قانونية الجدار، مبررة ذلك بقولها أنه يمكن بناء الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة لحماية المستوطنات الإسرائيلية.

ثالثا: تحليل التغييرات

لمحة موجزة حول التغييرات على مسار الجدار
(التغييرات مذكورة من الشمال إلى الجنوب)

أ- قسمت مجموعة المستوطنات عيمانويل وأرييل إلى "إصبعين". سيربط إصبع عيمانويل إلى مستوطنة ألفية مناشيه وشارع رقم 55 ومنه إلى إسرائيل. بينما سيربط إصبع أرييل إلى إسرائيل عن طريق مسارين: مسار شمالي غربي على شارع رقم 5، والمسار الثاني يسير على طريق مستوطنات عاليه زاهاف وبيدوئيل ونهر المطوي.

ب- يحاصر إصبعا أرييل وايمانويل مجتمعين أكثر من 25,000 فلسطيني من ثلاثة جوانب بوجود مسار عبور واحد على الجانب الشرقي من الجدار.

ج- يحاصر إصبع أرييل ثلاث قرى: دير بلوط، رافات، الزاوية (مجموع السكان 10,771). ستكون هذه القرى على الجانب الغربي من الجدار.

د- خفضت مساحة مستوطنة ألفيه مناشيه. إذ ستقوم السلطات الإسرائيلية بتفكيك وإعادة بناء أقسام من الجدار المستكمل مما سيضع ثلاث قرى فلسطينية وبعض الأراضي المحاذية على الجانب الشرقي من الجدار. سيقوم هذا التغيير بتخفيف وتسهيل عملية الوصول إلى هذه التجمعات السكانية، لكن سيكون لذلك أثر بيئي طويل الأمد على أراضي القرى.

ه- يسير المسار الجديد للجدار تقريباً بمسافة 1,5كم إضافي إلى الشمال من شارع رقم 465 مقارنةً مع المسار السابق للجدار ويضم نسبة أقل من أراضي أشجار الزيتون وأراضي قرية رنتيس. سيتم بناء معظم أقسام الجدار على الأراضي التي أعلنتها إسرائيل "أراضي دولة" في تلك المنطقة.

و- المسار الجديد للجدار أقرب إلى مستوطنة عوفاريم، مما يسمح لسكان قرية عابود (مجموع سكان 2,458 نسمة) أن يبقوا مرتبطين بأراضيهم الزراعية في القطاع الغربي من القرية.

ز- يزيل المسار الجديد قرية بيت اكسا (مجموع السكان 1,569 نسمة) والأراضي المحيطة بها من جانب القدس من الجدار ويضعها داخل مجموعة قرى بدو/بيت سوريك في الضفة الغربية الموجودة إلى الشمال الغربي من القدس. يتم محاصرة هذه المنطقة (46,321 نسمة بما فيه بيت اكسا) من الجدار من ثلاثة جوانب وطريق رقم 443 إلى الشمال وسيبني الجيش الأسرايلي مجموعة من الأنفاق والطرق الفرعية لربطها بالضفة الغربية.

ح- سيتم محاصرة قرية الولجة (1,695 نسمة كلهم من اللاجئين الفلسطينيين) الواقعة إلى الشمال الغربي من بيت لحم من قبل الجدار. سيضم المسار الجديد بشكل رئيسي كافة البنى التحتية للقرية، لكن سيعزل المسار القرية عن أراضيها الزراعية. الجانب الجنوبي من القرية محاذي للطريق المخصص للإسرائيليين فقط الذي يؤدي إلى مستوطنة هار جيلو، وسيربط طريق سفلي قرية الولجة بالضفة الغربية.

---

[10] معاريف، رئيس وزراء إسرائيل، H.C.J. 7957/04 "قضية ألفيه مناشيه".

ط- ستكون قرية الجبع (906 نسمة) في التجمع الاستيطاني غوش عتصيون إلى الجانب الغربي من الجدار مع قرابة 19,000 فلسطيني من 8 قرى. لقد تضمن المسار السابق قرية الجبع إلى الجانب الشرقي من الجدار. تم تخفيض حجم "الفقاعة" التي أوجدها الجدار حول مستوطنة أشكولوت فيما سيبقى المحجر الذي يديره مجلس المستوطنة على الجانب الغربي من الجدار.

ي- في الجنوب، تم نقل العديد من قطاعات المسار التي كان مخطط لها لكي تكون على الخط الأخضر إلى الشمال داخل الضفة الغربية.

الأمم المتحدة- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مسار الجدار المعدل- لمحة عامة عن التغييرات التي حدثت على المسار

تموز 2006

في 30 نيسان 2006، صادقت الحكومة الإسرائيلية على مسار مراجع لجدار الضفة الغربيّة. أصدرت الحكومة الخريطة السابقة في 20 شباط 2005.

تتضمن المراجعة التغييرات التاليّة:

تقسيم مجموعة المستوطنات عمانوئيل وأرييل إلى إصبعين

يحيط هذان الإصبعان معاً أكثر من 25,000 فلسطيني من ثلاث جهات مع نقطة دخول وخروج واحدة تقع شرقي الجدار

يحيط إصبع أرييل ثلاث قرى هي: دير بلوط، ورفات والزاويّة

تقليص مساحة مستوطنة ألفيه مناشيه، وتفكيك مقاطع من الجدار في هذه المنطقة والتي سيعاد بناؤها بحيث تكون ثلاث قرى فلسطينيّة وبعض الأراضي الموازية إلى الجانب الشرقي من الجدار

إزاحة المسار حوالي 1,5 كيلومتر شمالي شارع 465 مما سيشمل عدد أقل من أشجار الزيتون والأراضي التابعة لقرية رنتيس.

المسار أقرب إلى مستوطنة عوفاريم، مما يسمح لسكان قرية عابود أن يصلوا إلى كروم الزيتون التابعة للقرية.

ينقل الجدار قرية بيت اكسا والأراضي المحيطة بها من جهة القدس الغربيّة من الجدار ليشملها في التجمع القروي بدو/ بيت سوريك في جانب الضفة الغربيّة من الجدار. يحيط الجدار بهذه القرى من ثلاث جهات ومن الشمال بواسطة شارع 443.

سيحيط الجدار بقرية الولجة. المسار سيضم بنية القرية التحتيّة لكنه سيقوم بعزل القرية عن أراضيها الزراعية.

ستقع قرية الجبع في التجمع الاستيطاني غوش عتصيون.

إزاحة عدة مقاطع من الجدار كان من المفروض أن تكون على الخط الأخضر إلى الشمال في داخل الضفة الغربيّة.

تصغير "الفقاعة" التي شكلها الجدار حول مستوطنة اشكولوت، ستبقى المحجرة على جهة الضفة الغربيّة من الجدار.

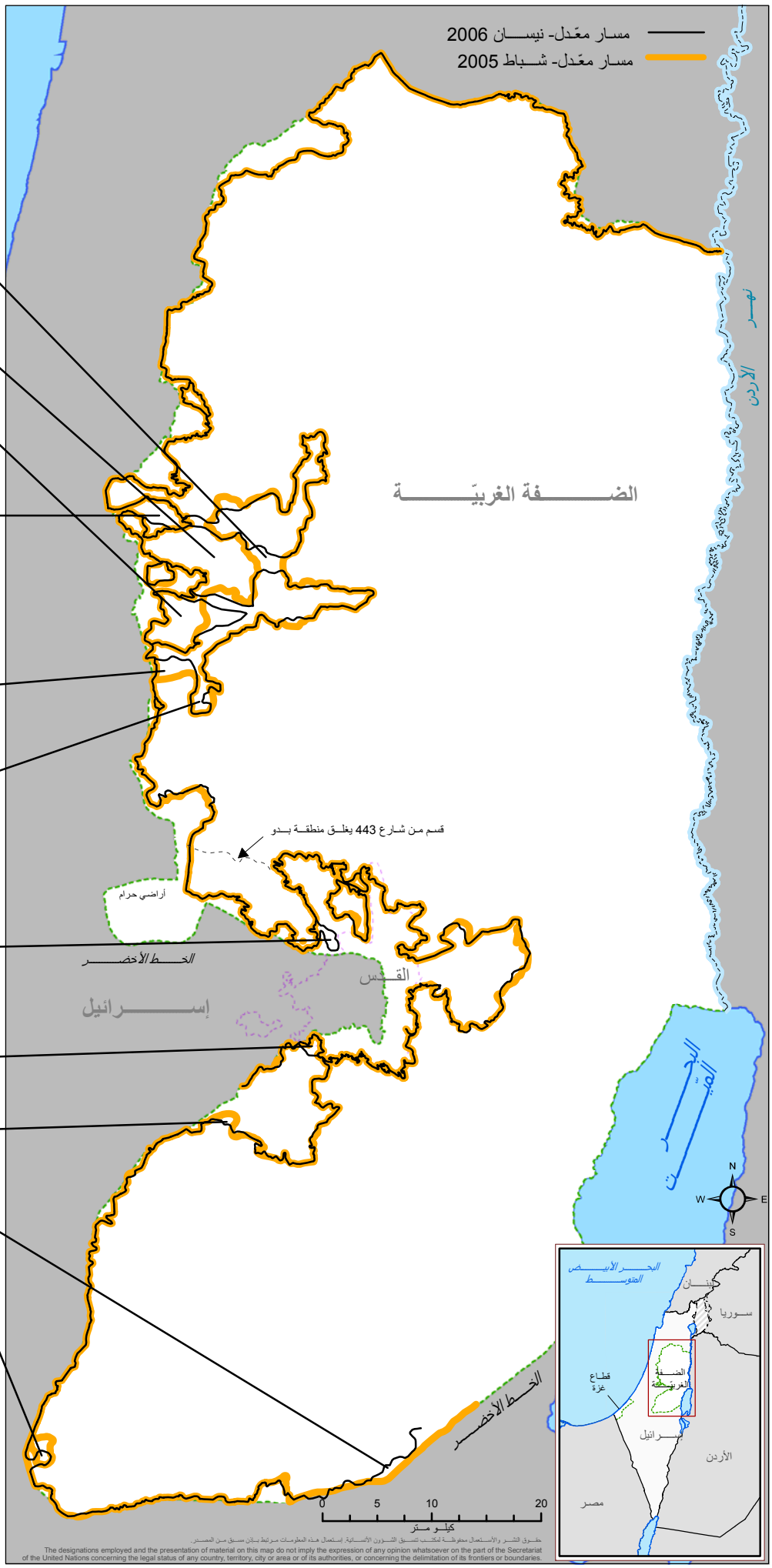

رسم الخرائط: الأمم المتحدة- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، 5 تموز 2006
معلومات الأساس: وزارة التخطيط الفلسطينيّة، تعديل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2005)

للمزيد من المعلومات أو للتعليق ochaopt@un.org
هاتف: +972-2-582-9962
www.ochaopt.org